مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية
المجلد 6 (1) – 2026: 70- 86

Damascus University Journal of Legal Sciences
Vol 6 (1) -2026: 70 - 86

إعادة هيكلة الأعمال التجارية كأسلوب لتوقي الإفلاس

جاسم علي العبدالله [1] ، هيثم الطاس [2]

[1] طالب ماجستير في جامعة دمشق، كلية الحقوق، قسم القانون التجاري.
[2] أستاذ دكتور في جامعة دمشق، كلية الحقوق، قسم القانون التجاري.

الملخص:

تعد الأعمال التجارية محركاً أساسيا للنمو الاقتصادي في الدول، سواء النامية أو المتقدمة، وذلك للدور الذي تقوم به من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تساهم في زيادة الدخل القومي، وتوفير العديد من فرص العمل، والحد من انتشار البطالة.

إلا أن هذه المشروعات أيا كان حجمها أو طبيعة نشاطها قد تتعرض أثناء مباشرة أعمالها لبعض الأزمات المالية والتي قد تؤدي إلى اضطراب مركزها المالي وتوقفها عن دفع ديونها في المواعيد المحددة مما يقود إلى شهر إفلاسها والخروج من السوق التجارية، ونظرا لأهمية هذه المشروعات التجارية؛ فقد عني العديد من دول العالم بتنظيم آلية تهدف إلى معالجة الاضطراب المالي أو الإداري الذي قد يصيبها أثناء مباشرة نشاطها وهذه الآلية هي إعادة الهيكلة.

تاريخ الايداع: 2023/3/14
تاريخ القبول: 2023/8/8

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

الكلمات المفتاحية: إعادة هيكلة، الأعمال التجارية، توقي الإفلاس.

ISSN: 2789-7621 (online)
https://journal.damascusuniversity.edu.sy

Restructuring Business As A Method To Prevent Insolvency

Jasem Ali AL Abdullah[1], Haitham Altaas[2]

[1]Master's student at Damascus University, Faculty of Law, Department of Commercial Law.

[2] Professor at Damascus University, Faculty of Law, Department of Commercial Law.

Received: 14/3/2023
Accepted: 8/8/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC **BY- NC-SA**

Abstract:

Business is an essential engine for economic growth in countries, whether developing or developed, due to the role it plays in economic and social terms. It contributes to increasing the national income, providing many job opportunities, and reducing the spread of unemployment.

However, these projects, regardless of their size or the nature of their activities, may be exposed to some financial crises while carrying out their work, which may lead to disruption of their financial position and stop paying their debts on the specified dates, which leads to their bankruptcy and exit from the commercial market, and given the importance of these commercial projects; Many countries in the world have organized a mechanism aimed at addressing the financial or administrative turmoil that may befall them during the conduct of their activities, and this mechanism is restructuring.

Key Words: Restructuring - Business - Bankruptcy Prevention.

المقدمة:

تتعرض جميع الأعمال التجارية لرياح التغيير في مرحلة ما من مشوارها الطويل. غالبًا ما يكون التغيير مطلوبًا لمواكبة نموها، وفي بعض الأحيان، قد تدفع الأوضاع العالمية بعض الأعمال التجارية إلى التكيف مع طريقة جديدة لإنجاز العمل. قد يصبح هذا التغيير معقدًا عند ظهور الحاجة إلى إعادة هيكلة العمليات لتكون أكثر كفاءة أو لتتضمن إجراءات أقل.

ومن التشريعات العربية التي أخذت بإعادة هيكلة الأعمال التجارية [1]كأسلوب لتوقي الإفلاس المشرع المصري، حيث اعتبرها آلية قانونية معالجة استباقية تتميز بقدر من المرونة وتهدف إلى اقالة المشروع من عثرته وتوقى شهر إفلاس المدين ما أمكن وذلك في قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس رقم 11 لسنة 2018 م[2].

وفقا لنص المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم 11 لسنة 2018 فإن إعادة الهيكلة نظام خاص بالتجار دون غيرهم، شأنها في ذلك شأن الصلح الواقي وشهر الإفلاس، أما غير التجار فهم غير مخاطبون بأحكام القانون رقم 11 لسنة 2018 ، ومن ثم لا يجوز لهم التقدم بطلب إعادة الهيكلة، عكس ذلك في القانون الفرنسي فإنها غير مقصورة على التجار فقط[3].

كما واكب المشرع العماني توجه المشرعين الآخرين في سن قانون ينظم إعادة هيكلة التجار المتعثرين ويساعد التجار في تفادي الإفلاس والتصفية بسبب ظروف مؤقتة تواجههم، فأصدر قانون الإفلاس الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 53/ 2019الذي تضمن بين نصوصه تنظيما متكاملاً لإجراء إعادة الهيكلة في المواد من 6 إلى 23 بالإضافة إلى القواعد العامة المبينة في المواد من 1 إلى 6من القانون والتي تنطبق على إجراء إعادة الهيكلة[4].

كما أن القانون الإماراتي نص على إعادة الهيكلة في المرسوم بقانون اتحادي رقم 9 لسنة 2016 وتعديلاته سيما وأن هذه الشركات تقوم بنشاط مدني ذا طابع مهني، لقد استحدث قانون الإفلاس الإماراتي آلية جديدة لحماية المشروعات التجارية، وامتد نطاق تطبيق هذه الوسيلة إلى الأشخاص الاعتبارية التي تكون في صورة شركة مدنية ذات طابع مهني.

أولاً: إشكالات البحث:

إن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تتجلى في: **معرفة فاعلية إعادة هيكلة الأعمال التجارية في توقي الإفلاس.**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدد من التساؤلات التالية:

1-ما هو مفهوم إعادة الهيكلة؟.

2-ما هي أحكام إعادة هيكلة الأعمال التجارية في التشريع العماني والمصري والأماراتي؟

3-ماهي فاعلية إعادة هيكلة الأعمال التجارية في توقي الأقلاس؟.

---

[1] تطلق القوانين محل المقارنة نوعين من التسمية على العملية التي تسمح للمدين بإعادة تنظيم أموره المالية هما :إعادة الهيكلة وهي تسمية يتبعها القانون العماني والمصري والكويتي والإماراتي، واعادة التنظيم وهي تسمية يتبعها القانون البحريني والنظام السعودي .وعلى مستوى هذه القوانين المعنى واحد بين الإجرائين ، وتقتصر التفرقة على المصطلح فقط .أما على مستوى الفقه الغربي، فهناك من يفرق بين المصطلحين، ويعتبر أن الإجراء الذي يساعد الشركة على تفادي الإفلاس هو إعادة التنظيم، بينما إعادة الهيكلة أعم وأشمل من ذلك.

[2] د.رشا مصطفى أبو الغيط، إعادة هيكلة المشروعات المتعثرة كآلية لتوقى شهر الإفلاس" وفقاً لاحكام القانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والافلاس" ، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى، مصر ، ص6.

[3] Emmanuelle Le CORRY-Broly- Droit des entreprises en difficulté – Dalloz – 2001- P.25 et S, Dominique VIDAL - op. cit., – P.104 et S. Maria Beatriz Salgado - Droit des entreprises en difficulté - Bréal – 2007 – P. 52 et S.

[4] د .سالم بن سلام بن حميد الفليتي، دور إعادة الهيكلة في انقاذ المشروعات والشركات التجارية في قانون الافلاس العماني (دراسة تحليلية مقارنة)،كلية الزهراء للبنات، مسقط، سلطنة عمان، ص1171.

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث هذا البحث من أهمية الإشكاليات التي سنحاول الإجابة عليها في هذا البحث، وكذلك من ضرورة وجود آليات قانونية لمعالجة حالات الاضطراب المالي والإداري الذي قد تتعرض له المشروعات التجارية أثناء مباشرة نشاطها، وذلك على النحو الذي يساهم في بقاؤها في السوق كلما كان ذلك ممكناً، فكان من الضروري إزالة الغموض الذي يعتري مفهوم إعادة الهيكلة، وبيان فوائد إعادة هيكلة الأعمال التجارية لا سيما في التشريع العماني والمصري والإماراتي وسبب اختيارنا لهم هو لكونهم أكثر التشريعات التي قامت بتنظيم إعادة هيكلة الأعمال التجارية، كذلك بيان فاعلية إعادة هيكلة الأعمال التجارية في توقي الإفلاس.

ثالثاً: هدف البحث:

إن الهدف من هذا البحث يتجلى فيما يلي:

1- التعرف على مفهوم إعادة الهيكلة.

2-أبراز فوائد إعادة هيكلة الأعمال التجارية.

3- بيان أحكام إعادة هيكلة الأعمال التجارية في التشريع العماني والمصري؟

4-إبراز دور إعادة هيكلة الأعمال التجارية في توقي الأقلاس.

5- تشجيع الأخذ بإعادة الهيكلة بالقانون السوري أسوة بنهج القانون المصري في القانون رقم 11 لسنة2018 م والقانون العماني في قانون الإفلاس الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 53/ 2019م بهدف معالجة الاضطراب المالي والإداري للمشروع، والحيلولة دون شهر إفلاسه من خلال خطة توضع لذلك بعد دراسة فنية لحالة المشروع المتعثر.

رابعاً: منهج البحث:

إن دراسة بحث إعادة هيكلة الأعمال التجارية كأسلوب لتوقي الإفلاس، تقتضي منا الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض كل وجهات النظر وآراء الفقه في ماهية إعادة هيكلة الأعمال التجارية ودورها في توقي الإفلاس.

خامساً: خطة البحث:

من أجل بحث إعادة هيكلة الأعمال التجارية كأسلوب لتوقي الإفلاس، تم تقسيم البحث وفق خطة البحث التالية:

المطلب الأول: ماهية إعادة الهيكلة الأعمال التجارية.

المطلب الثاني: دور إعادة هيكلة الأعمال التجارية في توقي الأقلاس.

المطلب الأول:

ماهية إعادة الهيكلة الأعمال التجارية:

إن البحث في ماهية إعادة الهيكلة الأعمال التجارية، يقتضي التعرض لمفهوم إعادة الهيكلة، ومن ثم بيان فوائد إعادة هيكلة الأعمال التجارية، وذلك في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مفهوم إعادة الهيكلة.

الفرع الثاني: فوائد إعادة هيكلة الأعمال التجارية.

الفرع الأول:

مفهوم إعادة الهيكلة:

إن بيان مفهوم إعادة الهيكلة، يقتضي بيان تعريف إعادة الهيكلة في الفقه، ومن ثم بيان تعريف إعادة الهيكلة في التشريع، وبناء على ذلك سنقسم هذا الفرع إلى ما يلي:

أولاً: تعريف إعادة الهيكلة فقهاً.

ثانياً: تعريف إعادة الهيكلة تشريعاً.

أولاً: تعريف إعادة الهيكلة فقهاً:

تعرف إعادة الهيكلة بشكل عام بأنها: " عملية تغيير مدروسة للعلاقات الرسمية بين المكونات التنظيمية، ويقصد بذلك مجموعة الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات التي تضعها الإدارة لتخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الأداء، واعتبار تخفيض العمالة وإدارة العمالة الفائضة أحد مراحل تحقيق هذه الأهداف".

كما يعتبرها المختصون جزءاً متمماً لإعادة التأهيل وأن المفهومين شيء واحد، فبينما تركز إعادة التأهيل على تحسين وتطوير الظروف والإمكانيات الداخلية للمنظمة، فإن إعادة الهيكلة قد تتضمن قرارات فصل بعض الوحدات أو تصفية بعضها أو دمج بعضها. كما تعرف إعادة الهيكلة على أنها: " مجموعة الأنشطة والعمليات التي تصمم لزيادة كفاءة التنظيم ورفع وتحسين القدرة التنافسية للمنظمة عند طريق تقليل عدد العاملين".

كما يطلق على إعادة الهيكلة تقليص الحجم أو تصحيح الحجم أو تقليل المستويات بتقليل حجم المؤسسة من حيث عدد العاملين أو عدد الأقسام والوحدات وعدد المستويات في الهيكل التنظيمي بالمؤسسة، والغرض من وراء ذلك تحسين كل من الكفاءة والفاعلية، وينصب الاهتمام الأساسي لإعادة الهيكلة على مصلحة حملة الأسهم وليس مصلحة العاملين، وذلك من خلال تخفيض التكلفة بالنسبة لبعض المؤسسات الشديدة البيروقراطية، حيث نستطيع إعادة الهيكلة أن تنقذهم من المنافسة العالمية والانهيار. وتتوقف عملية إعادة الهيكلة على طبيعة وحجم المشاكل التي تواجهها المنظمة، فقد تكون المنظمة صالحة من النواحي التكنولوجية والمالية والتنظيمية في الوقت الذي تعاني فيه من خلل في الموارد البشرية نتيجة اختلالات هيكلة العمالة بها[1].

أما فيما يخص بتعريف إعادة هيكلة الشركة فيمكن تعريفها بأنها: " قيام جهة إدارية بمعالجة أوضاع الشركة المتعثرة من الناحية الإدارية، أو القانونية، أو المالية، أو الاقتصادية باستخدام وسائل إجرائية وموضوعية، بهدف الحفاظ على استمرارية الشركة، وتأهيلها، والنهوض بها من حالة التعثر، وتجنيبها الدخول في مرحلة التصفية (Liquidation)، سواء أكانت تصفية اختيارية (liquidation Voluntary) أم تصفية إجبارية (Compulsory Liquidation)"[2].

---

[1] أحمد الكيلاني، اعادة الهيكلة للشركات ، اسبابها ؟، بحث منشور على الموقع التالي: https://ae.linkedin.com/pulse تاريخ الزيارة في 2023/1/15م.

[2] الخرابشة، سامي محمد (2008م). التنظيم القانوني لإعادة هيكلة الشركات المساهمة العامة، دراسة مقارنة، ط1، دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، ص22.

ثانياً: تعريف إعادة الهيكلة تشريعاً:

عرّف مشروع الدليل التشريعي لقانون الإعسار – الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة[1] – إعادة التنظيم (الهيكلة) بأنها: " عملية يمكن بها لمنشأة المدين[2] أن تسترد عافيتها المالية، وقدرتها على البقاء، وأن تواصل عملها باستخدام وسائل شتى يمكن أن تشمل الإعفاء من الديون، وإعادة جدولة الديون، وتحويل الديون إلى أسهم، وبيع المنشأة أو جزء منها كمنشأة عاملة"[3].

وقد عرفت المادة الاولى من القانون إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري بأنها:" الإجراءات التي تساعد التاجر على الخروج من مرحلة الاضطراب المالي والاداري[4]" .

ولابد من التنويه أن المشروع جاء لتنظيم حالة إعسار المدين، الذي يزاول الأعمال التجارية، سواء أكان هذا المدين شخصاً طبيعياً أم شركة تجارية، بحيث تعيد تنظيم المدين المعسر المحكمة أو هيئة إدارية[5].

كما أن مشروع قانون إعادة هيكلة النشاط التجاري والإبراء القضائي الأردني لسنة 2001م[6]، عرف إعادة هيكلة النشاط التجاري بأنها: " العملية التي يتولاها القضاء. لإيصال المدين ودائنيه إلى اتفاق يستمر بموجبه المدين في مباشرة بعض أوجه نشاطاته التجارية، ويمكن أن يتضمن هذا الاتفاق تصفية جزئية النشاطات المدين، أو إبراءه كليا أو جزئيا من ديونه، أو إعادة جدولة هذه الديون، أو إعادة رسملة المشروع التجاري للمدين، وبناء على ذلك فإن إعادة الهيكلة التي ينظمها هذا المشروع تنحصر فقط في القضاء".

كما تعرف المفوضية الأوربية إعادة الهيكلة في التوجيه الصادر في 12 مارس 2014 م بشأن التعامل مع إعسار وإفلاس الشركات بأنها: " تعديل الشروط أو الأصول أو مسؤوليات المدينين أو كل ذلك، بهدف استمرار نشاط المدين كلياً أو جزئياً".

ويمكن القول إن إعادة الهيكلة هي مجموعة التدابير التي يكون الهدف منها مساعدة التاجر أو المنشأة أو الشركة التجارية على الخروج من مرحلة الاضطراب المالي والإداري وتوقي الأفلاس.

الفرع الثاني:

فوائد إعادة هيكلة الأعمال التجارية:

تتجلى فوائد إعادة هيكلة الأعمال التجارية التي من المحتمل تحقيقها فيما يلي:

---

[1] انظر مشروع الدليل التشريعي لقانون الإعسار المعد من قبل الفريق العامل الخامس المعني بقانون الإعسار التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الدورة (30)، نيويورك، 29 آذار – 2 نيسان، 2004 . وأيضاً مشروع الدليل التشريعي لقانون الإعسار المعد من قبل الفريق العامل المعني بقانون الإعسار. الدورة (27) 9– 13 كانون الأول. الجزء الثاني 2002. الجمعية العامة. الأمم المتحدة. المنشور على موقع الإنترنت www.Uncitral.org. وقد عرف المشروع "الإعسار" بأنه عندما يكون المدين عاجزاً عن سداد ديونه لدى استحقاقها أو عندما تزيد قيمة التزاماته على قيمة موجوداته.

[2] يقصد بالمدين وفقا لمشروع الدليل التشريعي لقانون الإعسار بأنه الشخصية الطبيعية أو الاعتبارية التي تزاول عملاً تجاريا وتفي بالمعايير اللازمة لبدء إجراءات الإعسار.

[3] يقصد بالبيع لمنشأة عاملة وفقا لمشروع الدليل التشريعي القانون الإعسار بأنه بيع أو إحالة المنشأة كلها أو جزء كبير منها خلافا لبيع موجودات المنشأة منفردة .

[4] قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري رقم 11 لسنة2018م.

[5] الخرابشة، 2008، ص20.

[6] انظر المادة (2) من مشروع قانون إعادة هيكلة النشاط التجاري والابراء القضائي لسنة 2001. وزارة الصناعة والتجارة الأردنية.

أولاً: الحفاظ على القدرة التنافسية:

من خلال إعادة الهيكلة، تتاح للشركات فرصة تحسين مواردها المالية أو تحسين الهيكل التنظيمي أو فرصة التكيف مع التغييرات في الصناعة. ولهذا السبب، يمكن للشركات أن تصبح علي نفس المستوي مع المنافسين وتضمن لهم الحفاظ على كيان تجاري قوي.

ثانياً: تعزيز الاتصال:

عند إعادة هيكلة المكونات التنظيمية أو العمليات التجارية، يمكن لقادة الشركة تعزيز التواصل بين الأقسام أو فروع الشركة. وهذا يؤثر على الطريقة التي تعمل بها الأقسام نحو تحقيق أهداف الشركة ويؤثر أيضاً على تعاون الأقسام مع بعضها البعض.

ثالثاً: زيادة إنتاجية الموظف:

من خلال إعادة هيكلة الأقسام أو الأعمال التجارية بأكملهاentire business ، تتاح لقادة الشركة الفرصة لإعادة ترتيب الأنشطة والوظائف التجارية بطريقة تفيد الموظفين. ويتضمن ذلك نقل الموظفين إلى وظائف أو فرق عمل مختلفة وتنفيذ الأنظمة التي تعزز سير العمل.

رابعاً: تعزيز الشؤون المالية للشركة أو تحسينها:

تفيد أنشطة إعادة الهيكلة المالية للشركات سواء كان قادة الشركة يرغبون في زيادة تدفقات إيراداتهم إلى الحد الأقصى أو تقليل الديون أو الحفاظ على العمليات أثناء فترات الركود الاقتصادي.

خامساً: توفر فرصًا لنمو الأعمال:

من خلال إعادة هيكلة المكونات التنظيمية أو الأنشطة المالية ، يمكن للشركات أن تنمو وتوسع عملياتها إلى مواقع أو أسواق منتجات مختلفة[1].

وهكذا تم التوصل إلى أنه تتجلى فوائد إعادة هيكلة الأعمال التجارية التي من المحتمل تحقيقها في تحقيق نمو وازدهار الأعمال التجارية على كافة الصعد التجارية والتنموية.

المطلب الثاني:

دور إعادة هيكلة الأعمال التجارية في توقي الإفلاس

وإن البحث في دور إعادة هيكلة الأعمال التجارية في توقي الإفلاس يقتضي التعرض لأحكام إعادة هيكلة الأعمال التجارية في التشريع العماني والمصري، ومن ثم لآليات إعادة هيكلة الأعمال التجارية، ومن ثم بيان فعالية إعادة هيكلة الأعمال التجارية في توقي الإفلاس، وذلك في الفروع التالية:

الفرع الأول: أحكام إعادة هيكلة الأعمال التجارية في التشريع العماني والمصري.

الفرع الثاني: آليات إعادة هيكلة الأعمال التجارية.

الفرع الثالث: فعالية إعادة هيكلة الأعمال التجارية في توقي الإفلاس.

الفرع الأول:

[1] إعادة الهيكلة: ما هي، فوائدها، أسبابها، أنواعها، بحث منشور على الموقع التالي: https://www.business4lions.com/ تاريخ الزيارة في 2023/1/17م.

أحكام إعادة هيكلة الأعمال التجارية في التشريع العماني والمصري:

إن البحث في أحكام إعادة هيكلة الأعمال التجارية في التشريع العماني والمصري، يقتضي بيان الجهات الخاضعة لإعادة الهيكلة، وشروط إعمال إعادة الهيكلة، وبناء على ذلك سنقسم هذا الفرع إلى ما يلي:

أولاً: الجهات الخاضعة لإعادة الهيكلة:

1-في التشريع العماني:

إن إعادة الهيكلة إجراء يخص التجار في القانون العماني فبالرجوع إلى أحكام قانون الإفلاس العماني، نجد أنه يقصر تطبيق إجراء إعادة الهيكلة على التجار دون غيرهم عملاً بنص المادة 2 من هذا القانون يخضع لإعادة الهيكلة التاجر وفق التعريف الوارد في قانون التجارة العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 90/55 ، ومن ثم لا يستفيد من إجراء إعادة الهيكلة المنصوص عليه في هذا القانون كل من لم يتصف بصفة التاجر، وكذلك يستثنى من تطبيق إعادة الهيكلة وفقًا للمادة 2 / 2 من قانون الإفلاس العماني فئتين:

أ-الأولى: المؤسسات المرخصة من قبل البنك المركزي وفقًا لأحكام القانون المصرفي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2000/114، أو لأي قانون آخر.

ب-الثانية، شركات التأمين المرخصة وفقًا لأحكام قانون شركات التأمين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 79/12 المعدل بالمرسوم السلطاني رقم 2014/39م[1].

2-في التشريع المصري:

كما أن قانون الإفلاس المصري يقصر إعادة الهيكلة على التجار فقط من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حسبما تنص المادة (15) منه، غير أنه قد قصر إعادة الهيكلة على التاجر الذي لا يقل رأسماله عن مليون جنيه مصري، ومن ثم لا يستفيد من الإجراء التجار الصغار الذي يعملون في التجارة برؤوس أموال أقل من ذلك.

ثانياً: شروط إعمال إعادة الهيكلة:

1-في التشريع العماني:

حددت المادة (6) من قانون الإفلاس العماني شرطين لقبول إعادة الهيكلة يتمثلان في عدم ارتكاب التاجر المدين غشًا، وأن يزاول التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على تقديم الطلب، وأن يكون التاجر يواجه اضطراب مالي واداري، وسوف نبين هذه الشروط كالآتي:

أ-**الشرط الأول: عدم ارتكاب المدين غشًا:**

ويقصد بهذا الشرط أن يكون المدين حسن النية عند طلبه إعادة الهيكلة، والمشرع يعبر عن حسن النية بعدم ارتكاب الغش، والواقع أن هذا التطلب يعتبر منطقيًا وعادلاً وذلك على اعتبار أن إعادة الهيكلة هي إجراء قصد منه مساعدة المدين المضطرب حاله في الخروج من أزمته وبقائه على رأس عمله، والحفاظ عليه من الانهيار وتوقف نشاطه .وبطبيعة الحال لن يمنح القانون العماني هذه الميزة سوى للتاجر[2].وقد عبر قانون الإفلاس العماني عن حسن نية التاجر في إجراء الصلح الواقي من الإفلاس وهو إجراء إنقاذ مثل إعادة الهيكلة في المادة 24 منه بمصطلح " لم يرتكب غشًا أو خطأ لا يصدر عن التاجر المدين العادي"، وهو ذات مفهوم حسن النية غير أن المشرع عبر عنه بصيغة مطولة في الصلح عن إعادة الهيكلة.

[1] د .سالم بن سلام بن حميد الفليتي، المرجع السابق، ص1195-1196.

[2] د .حسين الماحي، الإفلاس، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 2016-2017م، ص 35 و36 .

ب- **الشرط الثاني: ممارسة التجارة قبل تقديم طلب إعادة الهيكلة:**

تطلب المشرع العماني في المادة (6) من قانون الإفلاس وحسنًا فعل أن يكون التاجر الذي يتقدم بطلب افتتاح إجراء إعادة الهيكلة " قد زاول التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على تقدم الطلب ."

ج- **الشرط الثالث: اضطراب الأحوال المالية والإدارية:**

وقد عبر المشرع العماني عن هذه الظروف بعبارة " الاضطراب المالي والإداري "مرة في المادة (1) من قانون الإفلاس عند تعريفه لإعادة الهيكلة، ومرة في المادة (8) عندما تحدث عن بيانات طلب إعادة الهيكلة والمستندات المرفقة به.

2- في التشريع المصري:

أ- **الشرط الأول: عدم ارتكاب المدين غشًا :**

وقد تطلب هذا الشرط قانون الإفلاس المصري في المادة (25) منه التي نصت على: " لا يجوز للتاجر القيام بأي من التصرفات التي تؤثر على مصالح الدائنين بما في ذلك البيع الذي لا علاقة له بممارسة أعماله التجارية المعتادة والتبرع والهبة والاقتراض أو الإقراض أو أي من الأعمال المجانية والكفالات وأي رهن أو تأمين أو أي من الأعمال المماثلة، بما يخالف خطة إعادة الهيكلة".

ب- **الشرط الثاني: ممارسة التجارة قبل تقديم طلب إعادة الهيكلة:**

نص قانون الإفلاس المصري على هذا الشرط حيث ينص في المادة 15 منه على هذا الشرط بقوله " وزاول التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على تقديم الطلب".

وتطلب هذا الشرط من جانب القانون العماني والمصري، يبين نظرة المشرعين إلى إعادة الهيكلة من أنها ميزة وإجراء إنقاذ لا يستحقه التاجر الجديد الذي لم تستبين حالته في التجارة، وانما يجب أن يكون عمل بها فترة تجعله يستحق هذه الميزة في حاله اضطرابه .وقد قدر المشرع أن تقدر هذه الفترة بسنتين على الأقل[1].

ج- **الشرط الثالث: اضطراب الأحوال المالية والإدارية:**

ويتطابق موقف القانون المصري مع موقف القانون العماني في هذا الصدد وبيان ذلك أن المشرع المصري يتطلب لإعمال إعادة الهيكلة أن يكون التاجر يواجه اضطراب مالي واداري، وهذا واضح في المادة (1) في تعريفه لإعادة الهيكلة، وفي المادة (18) التي توضح هدف عملية إعادة الهيكلة .ولم يتعرض القانون المصري كذلك لتحديد المقصود بالاضطراب الذي يكون فيه المدين.

الفرع الثاني:

آليات إعادة هيكلة الأعمال التجارية:

في الحقيقة تقسم آليات إعادة هيكلة الأعمال التجارية إلى إعادة الهيكلة الإدارية والقانونية ، وإعادة الهيكلة المالية والاقتصادية، وبناء على ذلك سنقسم هذا الفرع إلى ما يلي:

أولاً: إعادة الهيكلة الإدارية والقانونية.

ثانياً: إعادة الهيكلة المالية والاقتصادية.

[1] د .حسين الماحي، المرجع السابق، ص37 .

أولاً: إعادة الهيكلة الإدارية والقانونية:

سنبين إعادة الهيكلة الإدارية، ومن ثم إعادة الهيكلة القانونية، وذلك كما يلي:

1- إعادة الهيكلة الإدارية:

تعتبر الشركة في وضع إداري سيئ، في حال أن تقدم رئيس الإدارة وأعضاؤه باستقالاتهم، أو فقد المجلس نصابه القانوني، بسبب استقالة أعضائه، ففي مثل هذه الحالة لابد من معالجة هذه الأوضاع الإدارية، التي تمر بها الشركة من خلال وسائل معينة، لتصويب وضع الشركة من الناحية الإدارية.

واستنادا إلى ما تقدم فإن إعادة الهيكلة الإدارية للشركة تعني: معالجة أوضاع الشركة المتعثرة من الناحية الإدارية، من خلال وسائل معينة، كحل مجلس الإدارة أو تشكيل لجنة إدارة للشركة، أو مساءلة مجلس الإدارة إذا تطلب الأمر للنهوض بالشركة من الوضع الإداري السيئ الذي تعاني منه، ولإقالتها من عثرتها وإعادة تأهيلها من الناحية الإدارية، بهدف الحفاظ على استمرار ممارستها النشاط الذي أسست من أجله، وتجنيبها الدخول في مرحلة التصفية[1].

2- إعادة الهيكلة القانونية:

يعد الاختيار القانوني لشكل الشركة، هو اللبنة الأولى لنجاح المشروعات التي تقوم الشركة من أجل إنجازها، وكذلك نجاح الشركة، كما يمثل في نفس الوقت، أجدى وسائل الوقاية من التعثر مستقبلا، لذا فإن اختيار الشكل المناسب للشركة كشركة مساهمة عامة مساهمة خاصة أو شركة ذات مسؤولية محدودة... الخ، يجب أن يتناسب مع حجم استثماراتها، ومع طبيعة نشاطها.

ووفقاً لما سبق فأن إعادة الهيكلة القانونية، تعني: معالجة أوضاع الشركة القانونية، في حال كان الشكل القانوني للشركة، هو أحد الأسباب التي أدت إلى تعثرها من الناحية المالية أو الاقتصادية، أو كان هذا الشكل القانوني يشكل عائقا أمام استمرار النشاط، الذي تمارسه الشركة وذلك من خلال وسائل قانونية تعالج الوضع القانوني للشركات، كتغيير الشكل القانوني للشركة، أو دمجها مع غيرها من الشركات[2].

ثانياً: إعادة الهيكلة المالية والاقتصادية:

سنبين إعادة الهيكلة المالية، ومن ثم إعادة الهيكلة الاقتصادية، وذلك كما يلي:

1- إعادة الهيكلة المالية:

إن المقصود بإعادة الهيكلة المالية للشركة هو معالجة أوضاع الشركة المالية المتعثرة، وذلك من خلال وسائل إجرائية وموضوعية، تتمثل في معالجة مديونية الشركة، وكيفية تسديد هذه المديونية باعتماد خطة لهذه الغاية، تجنبا لدخول الشركة في مرحل التصفية، والنهوض بها لاسترداد عافيتها المالية.

مثال ذلك: أنه إذا تعرضت الشركة لأوضاع مالية سيئة، كتعرضها لخسائر جسيمة (Serious Losses)، تؤثر في حقوق المساهمين[3]، أو حقوق دائنيها، أو الغير، أو في حال لم تف

[1] الخرابشة، 2008، ص26.

[2] الخرابشة، 2008، ص26-29.

[3] يقصد بصافي حقوق المساهمين في هذا الصدد راس المال المدفوع، والاحتياطي الإجباري. أو الاحتياطي الاختياري. وعلاوة الإصدار، واي احتياطات أخرى مضافا إليها الأرباح المدورة، والأرباح القابلة للتوزيع، والتغير في القيمة العادلة إذا كان موجبا)، أو مطروحا منها الخسائر المتراكمة، وخصم الإصدار واسهم الخزينة والتغير في القيمة العادلة إذا كان سالبا)، الخرابشة، 2008، ص26-29.

الشركة بالتزاماتها، أو احتمل تخلفها عن ذلك، أو زاد مجموع خسائرها على (50%) من رأس مالها المدفوع، فإنه يترتب على ذلك والحالة هذه دخول الشركة في مرحلة التعثر المالي، الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة الشركة من الناحية المالية، من خلال تنظيم أمورها المالية المتعثرة، بالتفاوض مع جميع دائنيها لغايات تحديد مديونية الشركة، وكيفية تسديدها، باعتماد خطة لهذه الغاية ، تجنبا لدخول الشركة مرحلة التصفية (Liquidation)، وذلك إذا علمنا أن من الأسباب القانونية، التي تؤدي إلى تصفية الشركة المساهمة العامة تصفية إجبارية، هو عجز الشركة عن الوفاء بالتزاماتها، أو زيادة مجموع خسائرها على (50%) من رأس مالها المكتتب به، ما لم تقرر هيئتها العامة زيادة رأس مالها.

وفي القانون الإماراتي نظم قانون الإفلاس الإماراتي، الصادر بموجب المرسوم الاتحادي رقم (9) لعام 2016، إعادة الهيكلة المالية التي لا يطبق قانون الإفلاس على الأشخاص الطبيعيين بل يطبق فقط على الشركات التي يحددها القانون، وتشمل التالي:

- الشركات المؤسّسة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجاريّة
- الشركات التي لم يتم تأسيسها بموجب قانون الشركات التجارية والمملوكة كلياً أو جزئياً للحكومة الاتحادية أو المحلية، والتي تنص تشريعاتها على إخضاعها لأحكام المرسوم الاتحادي رقم (9) لعام 2016 بشأن الإفلاس.
- الشركات والمؤسسات التي تؤسس في المناطق الحرة والتي لا يوجد لديها أحكام خاصة لتنظم إجراءات الصلح الواقي أو إعادة الهيكلة والإفلاس، وذلك مع مراعاة أحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2004 في شأن المناطق الحرة المالية.
- أي تاجر قرر قانون المعاملات التجارية هذه الصفة.
- الشركات المدنية المرخصة ذات الطابع المهني.

2- إعادة الهيكلة الاقتصادية:

يقصد بإعادة الهيكلة الاقتصادية للشركة في معالجة أوضاع الشركة المتعثرة من الناحية الاقتصادية، من خلال اتباع وسائل إجرائية وموضوعية، للنهوض بها من حالة التعثر الاقتصادي، وللحفاظ على استمرار النشاط الذي تأسست الشركة من أجل القيام به حيث يمكن أن تتعرض الشركة لأوضاع اقتصادية سيئة سوف يؤثر بالضرورة في مالية الشركة، وحقوق مساهميها، والغير، والاقتصاد الوطني بشكل عام، مما يترتب عليه ضرورة اتخاذ الوسائل الممكنة لإعادة تأهيل الشركة، التي تعاني من تعثر من الناحية الاقتصادية، من خلال اتباع وسائل معينة، لمعرفة أسباب هذا التعثر، ووضع الحلول الناجعة للنهوض بالشركة، وإرجاعها إلى مسارها الطبيعي لتحقيق أهدافها[1].

مثال ذلك أنه قد تواجه الشركة المساهمة العامة صعوبات من الناحية الاقتصادية، تؤثر في قدرتها المالية والاقتصادية، ومن ثم تنعكس آثار ذلك على مدى استمراريتها في تحقيق أهدافها، التي تأسست من أجلها، ودخولها في مرحلة التعثر الاقتصادي، المتمثل في عدم قدرة إيرادات الشركة على تغطية نفقاتها، أو انخفاض عائدات الاستثمار عن كلفة رأس المال[2].

وبجميع الأحوال تتم إعادة الهيكلة من خلال إجراءات تهدف إلى مساعدة التاجر على الخروج من مرحلة الاضطراب المالي أو الإداري الذي قد يتعرض له أثناء مباشرة نشاطه، ويكون ذلك من خلال خطة توضع من قبل لجنة تشكل من خبراء متخصصين في

[1] الخرابشة، 2008، ص34-35.

[2] خرابشة، عبد ومنصور السعايدة، (2000). تعثر بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية الأسباب وأساليب اعادة التأهيل. **مجلة المنارة**. العدد (1)، المجلد رقم (5)، ص 278.

إعادة الهيكلة تسمى بـــ " خطة إعادة الهيكلة"، ويستلزم وضع هذه الخطة المرور بإجراءات تمهيدية تهدف إلى تسوية منازعات التاجر مع خصومه، وإلى دراسة وضعه المالي والإداري لأجل الوقوف على مدى قابلية أعماله المضطربة لإعادة الهيكلة من عدمه، فإذا تبين من خلال هذه الإجراءات قابلية أعمال التاجر لإعادة الهيكلة؛ تبدأ لجنة الخبراء في إعداد مشروع خطة إعادة الهيكلة، على أن تنتهي من ذلك خلال المدة المحددة قانونا.

ويتضمن مشروع خطة إعادة الهيكلة العديد من البيانات، كبيان أسباب الاضطراب التي لحقت بالتاجر، والطرق المقترحة لتقويم الأعمال التي لحقها الاضطراب، والأعمال التي يتعين على التاجر القيام بها لتنفيذ الخطة ومعالجة ذلك الاضطراب، والأعمال التي يجب تجنبها لتفادي فشل تلك الخطة، وغير ذلك من البيانات والتفاصيل التي تعبر في مجملها عن رؤية فنية يجب اتباعها لتحقيق الهدف الأسمى من طلب إعادة الهيكلة، والمتمثل في إخراج التاجر من مرحلة الاضطراب المالي أو الإداري وسداد الديون.

وبعد انتهاء لجنة الخبراء من إعداد مشروع خطة إعادة الهيكلة تقوم بتسليمها إلى قاضي الإفلاس حتى يقوم بعرضها على جميع الأطراف المعنية؛ للوقوف على أ ريهم في شأنها، ومدى قبولها أو رفضها، وبناء على موافقة الأطراف يعتمد قاضي الإفلاس الخطة، لتدخل حيز التنفيذ بما يترتب على ذلك من آثار قانونية تهدف إلى نجاح تنفيذ الخطة[1].

ويمكن القول أن الوضع بالنسبة إلى الدائنين أيا كانت الآلية التي تعتمد لإعادة الهيكلة فإنه يتلقون في نهاية المطاف أكثر مما كانوا سيتلقونه في حال تصفية الشركة، إلى جانب ما سيتحقق من منفعة اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومحافظة على الكيانات الاقتصادية، كمنشآت قابلة للاستمرار، من خلال إعادة الهيكلة، كبديل عن التصفية؛ لتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال المحافظة على الموارد البشرية والعلاقات التجارية في المجتمع.

الفرع الثالث: فعالية إعادة هيكلة الأعمال التجارية في توقي الإفلاس:

مما لاشك فيه أن نظام الإفلاس يحمل بين طياته الكثير من القواعد التي تتسم بالقسوة الشديدة في معاملة المدين التاجر الذي توقف عن سداد ديونه، وإزاء ذلك أتاح المشرع قدراً من التوازن بين المصالح الجماعية للدائنين والمصالح الأخرى المتضررة (المدين – العاملين – الاقتصاد)...بأن أتاح للمدين التاجر الذى يمر بمرحلة من الاضطراب المالي أن يتوقى شهر افلاسه، وذلك من خلال إعادة الهيكلة[2]، لذلك سنعرض فعالية إعادة هيكلة الأعمال التجارية في توقي الإفلاس فيما يلي:

أولاً: تعتبر إعادة الهيكلة آلية استباقية تتسم بالمرونة والقدرة على الملائمة مع مختلف الفروض الواقعية التي تمر بها المشروعات التجارية، وتتبنى فكرة الحفاظ على المشروعات وتوقي الإفلاس ما أمكن بدلاً من مواجهة الآثار القانونية بل والاقتصادية والاجتماعية التي يرتبها [3].

ثانياً: أن إعادة هيكلة المشروعات التجارية يؤدي لإنقاذ المشروعات المتعثرة من الإفلاس من خلال تحقيق العديد من المزايا حيث يؤدى إلى عودة أو استمرار التاجر بالسوق والمنافسة، وتلافي انتشار البطالة[4].

---

[1] د. رضا محمد عبد الجواد، الجوانب القانونية في إعادة هيكلة الأعمال التجارية دراسة مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي، كلية الحقوق جامعة مدينة السادات، مصر ، ص38.

[2] د.رشا مصطفى أبو الغيط، المرجع السابق، ص11.

[3] Stijn Claessens Simeon Djankov and Ashoka Mody, Resolution of Financial Distress An International Perspective on the Design of Bankruptcy Laws, WBI development studies, 2001, P.22.

[4] يمثل إنهيار شركة إنتاج الالبان الإيطالية Parmalat مثالاً واضحا على أثر إفلاس المشروعات على العمالة ، فقد تضرر 36 ألف موظف حينما رفعت الشركة أكبر دعوى إفلاس في أوروبا عام . 2003 كما أحدثت شركة الاتصالات الكندية Nortel أثراً عالميا مماثلاً عندما رفعت أكبر دعوى إفلاس في كندا سنة 2009 ، وتسببت في فقدان 30200 عامل لوظائفهم .أنظر :الدليل العملي لتسويات الديون خارج المحاكم، البنك الدولى، 2016 ، ص1

ثالثاً: كما ان إعادة الهيكلة تسهم في الحد من ارتفاع معدلات التضخم .كما يحقق بالمقابل مصلحة الدائنين حيث أن ما سيحصلون عليه في الغالب عند إعادة الهيكلة والحفاظ على استمرارية المشروع سيكون أكبر من ما قد يؤدي إليهم في حالة الإفلاس والتصفية[1].

رابعاً: تسهم إعادة الهيكلة بشكل كبير وفعال إلى تجنيب التاجر صدور الحكم بشهر إفلاسه من خلال معالجة وضع الاضطراب المالي أو الإداري وسداد ديونه، أ بعكس الصلح الواقي الذي يهدف إلى وقاية التاجر من صدور حكم في مواجهته بشهر إفلاسه من خلال منحه آجالاً للوفاء بديونه أو خفض جزءاً منها، أو بالأمرين معا، وذلك فقا لشروط وإجراءات محددة قانونا، ودون التطرق إلى معالجة أسباب الاضطراب المالي أو الإداري الذي لحق بأعمال التاجر[2].

خامساً: إن إعادة هيكلة أعمال المدين أو إعادة التنظيم المالي له ليست هدفًا في حد ذاتها، وانما هي وسيلة لتحقيق هدف أسمى يتمثل في انقاذ المدين عن طريق إعادة تنظيم حياته المالية والتجارية ومساعدته في الهروب من هوة الإفلاس والتصفية كلما كان ذلك ممكنَا[3].

وهكذا يُرى أنه تعد إعادة الهيكلة أحد الخيارات الفعالة للمنشأة التجارية لمعالجة حالات التدهور أو الأزمة أو الدخول في خسارةٍ مؤثرة، وإعادة الهيكلة خيارٌ لا يخرج المنشأة التجارية من منظومة الاقتصاد الوطني بل يُساعد على استمرارها في مزاولة نشاطها واستعادة عافيتها المالية.

الخاتمة:

وفي نهاية بحث إعادة هيكلة الأعمال التجارية كأسلوب لتوقي الإفلاس ، نتوصل للنتائج والمقترحات التالية:

أولاً: النتائج:

- يمكن تعريف إعادة الهيكلة بأنها هي مجموعة التدابير التي يكون الهدف منها مساعدة التاجر أو المنشأة أو الشركة التجارية على الخروج من مرحلة الاضطراب المالي والإداري وتوقي الإفلاس.
- تتجلى فوائد إعادة هيكلة الأعمال التجارية التي من المحتمل تحقيقها في الحفاظ على القدرة التنافسية وتعزيز الاتصال وزيادة إنتاجية الموظف وتعزيز الشؤون المالية للشركة أو يحسنها توفر فرصًا لنمو الأعمال.
- إن المشروعات التي يتوافر لها قدراً من مقومات الاستمرار يتعين انقاذها وإعادة هيكلتها مالياً وتشغيلياً لكى تصبح أكثر فاعلية وقدرة على تحسين ربحيتها، وذلك من خلال إعادة الهيكلة.
- إن الوضع بالنسبة إلى الدائنين – أيا كانت الآلية التي تعتمد لإعادة الهيكلة فإنه يتلقون في نهاية المطاف أكثر مما كانوا سيتلقونه في حال تصفية الشركة، إلى جانب ما سيتحقق من منفعة اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومحافظة على الكيانات الاقتصادية، كمنشآت قابلة للاستمرار، من خلال إعادة الهيكلة، كبديل عن التصفية؛ لتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال المحافظة على الموارد البشرية والعلاقات التجارية في المجتمع.

---

[1] www.worldbank.org تاريخ الزيارة في 2023/1/13م.

[1] Gerard Mc Cormacka &Wai Yee Wan, Transplanting Chapter 11 of the US Bankruptcy Code into Singapore's restructuring and insolvency laws: opportunities and challenges, journal of corporate law studies 2019, Vol. 19, No. 1, 69–104.P70.

[2] د. رضا محمد عبد الجواد، المرجع السابق، ص6.

[3] د .سالم بن سلام بن حميد الفليتي، المرجع السابق، ص1177.

- على غرار الاختلاف في تعريف إعادة الهيكلة، اختلفت القانون العماني والمصري في بيان الجهات الخاضعة لإجراء إعادة الهيكلة، وشروط الخضوع لهذا الإجراء. فبالنسبة للجهات الخاضعة لإعادة الهيكلة فإن إعادة الهيكلة إجراء يخص التجار في القانون العماني دون غيرهم كما أن قانون الإفلاس المصري يقصر إعادة الهيكلة على التجار فقط من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين غير أنه قد قصر إعادة الهيكلة على التاجر الذي لا يقل رأسماله عن مليون جنيه مصري، ومن ثم لا يستفيد من الإجراء التجار الصغار الذي يعملون في التجارة برؤوس أموال أقل من ذلك.
- حدد القانون العماني والمصري والإماراتي ثلاثة شروط لقبول إعادة الهيكلة يتمثلوا في عدم ارتكاب التاجر المدين غشًا، وأن يزاول التجارة بصفة مستمرة ، وأن يكون التاجر يواجه اضطراب مالي واداري.
- من آثار إعادة الهيكلة على اقتصاد الدولة تؤدي إلى دعم النظام القانوني بالدولة للاستثمار من خلال مساندة المشروعات المتعثرة والإبقاء عليها ما أمكن ذلك.
- تعد إعادة الهيكلة أحد الخيارات الفعالة للمنشأة التجارية لمعالجة حالات التدهور أو الأزمة أو الدخول في خسارةٍ مؤثرة، وإعادة الهيكلة خيارٌ لا يخرج المنشأة التجارية من منظومة الاقتصاد الوطني بل يُساعد على استمرارها في مزاولة نشاطها واستعادة عافيتها المالية.

ثانياً: المقترحات:

- حتى تكون إعادة الهيكلة فاعلة، نقترح إنه لا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلازم الاثنان معاً في تحقيق نتائج فاعلة للتغلب على الخلل المالي.
- نقترح بضرورة مراقبة أداء الموظف أثناء وبعد عملية إعادة الهيكلة للتأكد من تكيف الموظفين مع التغييرات بشكل جيد، وعند ملاحظة انخفاض الإنتاجية أو انخفاض مؤشر أداء آخر، يجب التواصل معهم ومنحهم الدعم الذي يحتاجون إليه للتكيف مع التغييرات.
- نقترح على المشرع السوري بضرورة الأخذ بنظام هيكلة الأعمال التجارية يهدف إلى النهوض بالمشروعات من عثرتها ولما له دور في توقي شهر الإفلاس وفى الوقت ذاته يكفل حماية حقوق الدائنين.
- نقترح على المشرع السوري بسن قانون للإفلاس تراعي صياغة قواعد مرنة على أسس جديدة عن ذي قبل وتبني مفاهيم جديدة مثل إعادة الهيكلة واعادة التنظيم للمشروعات التجارية يسمح بتفادي انهيارها وتوقي الإفلاس.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1- الكتب:

أ-الكتب العامة:

1. د .حسين الماحي، الإفلاس، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 2016-2017م.
2. الخرابشة، سامي محمد (2008م). التنظيم القانوني لإعادة هيكلة الشركات المساهمة العامة، دراسة مقارنة، ط1، دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان، الأردن.
3. د.رضا محمد عبد الجواد، الجوانب القانونية في إعادة هيكلة الأعمال التجارية دراسة مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي، كلية الحقوق جامعة مدينة السادات، مصر.

ب-الكتب المتخصصة:

1. د. رشا مصطفى أبو الغيط، إعادة هيكلة المشروعات المتعثرة كآلية لتوقى شهر الإفلاس" وفقاً لأحكام القانون رقم 11 لسنة 2018بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والافلاس" ، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر.
2. د .سالم بن سلام بن حميد الفليتي، دور إعادة الهيكلة في انقاذ المشروعات والشركات التجارية في قانون الافلاس العماني (دراسة تحليلية مقارنة)،كلية الزهراء للبنات، مسقط، سلطنة عمان.

2- المقالات:

1. خرابشة، عبد ومنصور السعايدة، (2000). تعثر بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية الأسباب وأساليب اعادة التأهيل. **مجلة المنارة**. العدد (1)، المجلد رقم (5).

3- مواقع الانترنيت:

1. الدليل العملي لتسويات الديون خارج المحاكم، البنك الدولي، 2016م.
2. www.worldbank.org تاريخ الزيارة في 2023/1/13م.
3. إعادة الهيكلة: ما هي، فوائدها، أسبابها، أنواعها، بحث منشور على الموقع التالي:
4. https://www.business4lions.com/ تاريخ الزيارة في 2023/1/17م.
5. . مشروع الدليل التشريعي لقانون الإعسار المعد من قبل الفريق العامل المعني بقانون الإعسار. الدورة (27) 9- 13 كانون الأول. الجزء الثاني 2002. الجمعية العامة. الأمم المتحدة. المنشور على موقع الإنترنت www.Uncitral.org. تاريخ الزيارة في 2023/1/15م.
6. أحمد الكيلاني، اعادة الهيكلة للشركات ، اسبابها ؟، بحث منشور على الموقع التالي:

https://ae.linkedin.com/pulse تاريخ الزيارة في 2023/1/15م.

4-القوانين والقرارات:

1. قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري رقم 11 لسنة2018م.
2. قانون الإفلاس العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 53/ 2019م.

3. قانون التجارة العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 90/55.
4. قانون الإفلاس الإماراتي، الصادر بموجب المرسوم الاتحادي رقم (9) لعام 2016.
5. التوجيه الصادر في 12 مارس 2014 م للمفوضية الأوربية بشأن التعامل مع إعسار وإفلاس الشركات.
6. مشروع قانون إعادة هيكلة النشاط التجاري والابراء القضائي لسنة 2001. وزارة الصناعة والتجارة الأردنية.
7. مشروع الدليل التشريعي لقانون الإعسار المعد من قبل الفريق العامل الخامس المعني بقانون الإعسار التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الدورة (30)، نيويورك، 29 آذار – 2 نيسان، 2004م

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1. Stijn Claessens Simeon Djankov and Ashoka Mody, Resolution of Financial Distress An International Perspective on the Design of Bankruptcy Laws, WBI development studies, 2001, P321.
2. Gerard Mc Cormacka &Wai Yee Wan, Transplanting Chapter 11 of the US Bankruptcy Code into Singapore's restructuring and insolvency laws: opportunities and challenges, journal of corporate law studies 2019, Vol. 19, No. 1, 69–104.P202.
3. Emmanuelle Le CORRY-Broly- Droit des entreprises en difficulté – Dalloz – 2001- P.25 et S, Dominique VIDAL - op. cit., – P.104 et S. Maria Beatriz Salgado - Droit des entreprises en difficulté - Bréal – 2007 – P.132.